

مشاكل وقيود التخطيط والتنمية في ليبيا

د. أحمد منيسي * و د. علي عطية عبد السلام **

٥- التغير في النظام الاقتصادي وما تبعه من تغير في الهيكل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية مما أدى — في المرحلة الانتقالية — الى تأخير في تنفيذ بعض مشاريع التنمية.

٦- تنفيذ قانون التجنيد الاجباري سنة ١٩٨٠م وما صاحبه من إنخراط كثير من الشباب في سلك الجندية.

٧- عدم كفاية القدرات الادارية.

٨- هذا بالاضافة الى بعض العوامل الطبيعية الاخرى مثل عدم إنتظام الامطار.

كل ذلك قد يجعل من العسير الوصول إلى أهداف خطط التنمية على النحو المتوقع، على الرغم مما يبذل فيها من عناية وحماس.

على الرغم من أن طموحات خطط التنمية في ليبيا كبيرة، وعلى الرغم من كبر حجم مخصصات وإنفاقات التنمية، إلا أنه غالباً ما يكون هناك قصوراً في تحقيق أهداف التنمية، ولعل مرد ذلك لأسباب كثيرة، بعضها ذو طبيعة مؤقتة وبعضها مزمن.. ومن بين هذه العوامل ما يلي:

١- صغر حجم القوة العاملة في ليبيا حيث تبلغ نسبة من هم دون سن العمل أكثر من ٥٠٪ من السكان.

٢- نقص القوة العاملة الماهرة والمدرية.

٣- عدم مشاركة المرأة في العمل مشاركة فعلية تتناسب مع حجمها العددي.

٤- إن العمال غير الليبيين يكونون ما بين ٣٠٪ و

٤٠٪ من القوة العاملة في ليبيا، وقد يحدث لأسباب غير

متوقعة أن ينسحب جلهم أو كلهم من ميدان العمل كما حدث سنة ١٩٧٧م.

* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد — جامعة قاريونس، بنغازي

** أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد — جامعة قاريونس، بنغازي